بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman

سلطنة عمان

كلمة
سلطنة عمان

يلقيها
معالي يوسف بن علوي بن عبد الله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

أمام
الدورة السابعة والخمسين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

السبت ٧ من رجب ١٤٢٣هـ
الموافق : ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢م
نيويورك

Permanent Mission of Oman To The United Nations
866 UNITED NATIONS PLAZA, NEW YORK, N.Y. 10017
Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

السبت ٧ من رجب ١٤٢٣هـ
الموافق : ١٤ سبتمبر ٢٠٠٢م
نيويورك

Permanent Mission of Oman To The United Nations
866 UNITED NATIONS PLAZA, NEW YORK, N.Y. 10017
Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

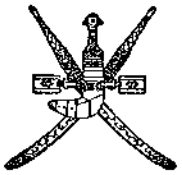

معالي الرئيس:
يسرنا أن نعرب لكم وباسم حكومة سلطنة عمان عن أطيب التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، مؤكدين حرصنا على العمل معكم وعلى المساهمة المخلصة لإنجاحها وتحقيق الأهداف الخيرة التي نصبوا جميعاً إلى تحقيقها في خدمة البشرية ومن أجل أمن وسلامة المجتمع الدولي.

كما لا يفوتني أيضا أن أرحب بانضمام كلا من الاتحاد السويسري وجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية لعضوية الأمم المتحدة، والتي بلا شك سيكون انضمامهما إضافة هامة وإثراء لعمل هذه المنظومة نحو تحقيق الأهداف المنشودة على صعيد الأمن والسلم الدوليين.

معالي الرئيس:
ونحن في مدينة نيويورك الشهيرة، تمر بنا ذكرى اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م الإرهابية، إننا مرة أخرى نود أن نعرب لأسر الضحايا الذين فقدوا في ذلك العدوان الأثيم عن عميق مواساتنا وتضامننا.

كما أننا نود أن نؤكد مرة أخرى على تضامننا مع الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لكل أشكال إرهاب البشر الآمنين أين ماكان.

معالي الرئيس:
إن منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة من القلق والتوتر نتيجة استمرار التراجع الخطير الذي تشهده مسيرة السلام على كافة مساراتها وخاصة المسار الفلسطيني الاسرائيلي. هذا التراجع الخطير سببه الرئيسي هو انحراف حكومة إسرائيل وخروجها

عن الأسس والمبادىء العادلة التي قامت عليها عملية السلام منذ انطلاقها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وسعي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٦م إلى فرض السلام باستخدام القوة المفرطة، بعيداً عن نص وروح قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، بل ممارسة سياسة التسويف والتخويف والالتفاف على المواثيق والاتفاقيات الدولية الموقعة بين الأطراف المعنية وخرقها، الأمر الذي أدى إلى اشتعال المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها وصورها في وجه الاحتلال الإسرائيلي.

معالي الرئيس:

إن حكومة بلادي تدين أي عمل إرهابي مهما كانت دوافعه وتستنكر جميع أعمال العنف بحق المدنيين الأبرياء سواء على الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي. وقد أثبتت الأحداث أن استخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يوفر الحل الناجع لوقف العنف وتحقيق الأمن كما تدعي حكومة إسرائيل، أو إنهاء المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال الإسرائيلي. فانتهاء مقاومة الشعب الفلسطيني مرهون بإنهاء الاحتلال.

معالي الرئيس:

إن جميع الدول العربية تؤكد باستمرار على أن تحقيق السلام القائم على قواعد القانون الدولي والعدل والإنصاف هو خيار استراتيجي، وبذلت في هذا الصدد جهوداً كبيرة، كان أخرها مبادرة السلام العربية التي صودق عليها بالإجماع خلال قمة بيروت التي انعقدت في شهر مارس من هذا العام. وقد لاقت هذه المبادرة التاريخية ترحيباً دولياً واسعاً، باعتبارها جاءت وفقاً لقواعد ومبادىء الشرعية الدولية وملتزمة بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ القاضية بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ شهر يونيو عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، ومنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة، مقابل اعتراف

الدول العربية بدولة إسرائيل وتطبيع العلاقات معها. وقد رسخ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ مفهوم قيام دولة فلسطينية معترف بها إلى جانب دولة إسرائيل وفي إطار تعايش سلمي بينهما. ومن هذا المنطلق فإن حكومة بلادي تدعو المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الأمن للقيام بمسؤولياتهم في حمل الحكومة الإسرائيلية على احترام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتجاوب الجاد مع المساعي العربية والدولية.

معالي الرئيس:
إن حكومة بلادي تساند المواقف العادلة للجمهورية العربية السورية في استعادة أراضيها في الجولان المحتلة ومطالبتها بانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧م. كما تساند بلادي مواقف الجمهورية اللبنانية في استعادة مزارع شبعا المحتلة ومطالبتها إسرائيل بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الداعي إلى الانسحاب من كافة الأراضي اللبنانية بما فيها "مزارع شبعا."

معالي الرئيس:
إن الحالة الإنسانية العامة في العراق ما تزال مأساوية بسبب استمرار الحظر الاقتصادي المفروض عليه منذ أغسطس عام ١٩٩٠م. وعليه فإن بلادي ما تزال تؤكد على ضرورة قيام مجلس الأمن بإعادة النظر في سياسة العقوبات الدولية التي تفرض على الدول، بما يحقق رفع الضرر الإنساني الواقع على الشعوب ويأخذ كذلك بعين الاعتبار ما يتم على أرض الواقع من تنفيذ للقرارات الدولية من قبل حكومات الدول المستهدفة.

إن بلادي تجدد دعوتها لمجلس الأمن للعمل على إنهاء المعاناة الإنسانية في العراق، وتدعوا في هذا الصدد إلى مواصلة الحوار والمباحثات بين العراق والأمم المتحدة من أجل تنفيذ ما تبقى من

التزامات دولية على العراق، مع ضرورة أن تبدأ لجنة "الأنموفيك" عملها من النقطة التي توقفت عندها أعمال لجنة "الأونسكوم" في عام ١٩٩٨م٠ كما تجدد حكومة بلادي دعوتها لمجلس الأمن إلى وضع آلية محددة وواضحة، تحدد للعراق ما يجب القيام به لإنهاء معاناته المأساوية، والتوصل إلى رفع نهائي للعقوبات الاقتصادية بشكل كامل٠

معالي الرئيس

إننا في سلطنة عمان نشعر بالتفاؤل والسرور لما حققته القمة العربية في بيروت من أجواء إيجابية وخلق روح من التقارب والتفاهم بين العراق والكويت٠ وفي هذا الإطار ترحب بلادي بمبادرة العراق بإعادة الأرشيف الوطني لدولة الكويت وتحث الحكومة العراقية على التمسك بخيار مواصلة الحوار الإيجابي والمباحثات الجادة لتنفيذ بقية الالتزامات المترتبة عن قرارات مجلس الأمن، ومنها على وجه التحديد، ما يخص الأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الاخرى٠ وفي هذا الإطار نحث الحكومة العراقية إلى التعاون مع اللجنة الثلاثية والصليب الأحمر الدولي للانتهاء من هذا الملف الإنساني٠

إن حكومة بلادي ٠٠ **معالي الرئيس** ٠٠ تؤكد على الدوام بأن استكمال الملف العراقي لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال العمل الدبلوماسي المتواصل والجاد من قبل الجميع وعبر قنوات الأمم المتحدة وأية وسائل سياسية أخرى داعمة ومتاحة٠ ومن هذا المنطلق فإننا لا نرى مبرراً لأي عمل عسكري ضد العراق٠ ولذا فاننا نرحب بخطاب فخامة الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في بداية المناقشات العامة في هذه القاعة، وعلى وجه الخصوص معالجة الأزمة مع العراق من خلال مجلس الأمن٠

معالي الرئيس:
إن حكومة بلادي تتابع باهتمام وتفاؤل الاتصالات الرسمية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الخلاف الدائر بينهما حول الجزر الإماراتية الثلاث: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ونأمل أن تؤدي هذه الاتصالات والمباحثات إلى تمكين البلدين من الاتفاق على وضع آلية فعالة لتسوية هذه القضية.

معالي الرئيس:
إن بلادي وكسائر دول المنطقة يهمها استقرار الأوضاع واستتباب الأمن في شبه القارة الهندية . وفي هذا الصدد فإن بلادي تثمن عالياً الجهود الدولية المبذولة لاحتواء الخلاف بين كلاً من الهند وباكستان وحثهما على أهمية الاستفادة من الدبلوماسية الدولية لإيجاد آلية فعالة، من أجل تحقيق حل سلمي عادل ونهائي للنزاع في كشمير .

وبالنسبة لأفغانستان .. معالي الرئيس .. فإننا نرحب بعودة هذا البلد إلى الأسرة الدولية متطلعين إلى تحقيق واستتباب الأمن والاستقرار في ربوعه في ظل حكومة تعبر عن تطلعات كافة فصائل الشعب الأفغاني. وتقدر بلادي الجهود الدولية المبذولة لمساعدة الحكومة الأفغانية في هذا الإطار واستمرار المجتمع الدولي في تقديم المعونات المالية والفنية لإعادة البناء وتوفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها الشعب الأفغاني بعد سنوات من المعاناة والحروب.

معالي الرئيس:
انطلاقا من المواقف الثابتة لبلادي التي تدين الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، والتزاماً منها بأهداف الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين، فإنها تؤكد دعمها للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتزامها بالقرارات الدولية ذات الصلة

ومن ذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ وكذلك المعاهدات والاتفاقيات الإسلامية والعربية وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها بلادي. كما تعرب بلادي عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي ومسلمات السيادة الوطنية، مع التأكيد على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال والعمل دوما على تحقيق مبادىء العدل والإنصاف. وفي هذا الصدد فإن سلطنة عمان تساند الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يعني بالإرهاب يكون برعاية الأمم المتحدة وذلك من أجل إيجاد تعريف عالمي محدد للإرهاب ووضع آلية لمعالجته واستئصاله.

معالي الرئيس:

إن إيمان بلادي عميق بأن انضمام الدول إلى معاهدات واتفاقيات نزع السلاح والالتزام بها، من شأنه أن يعزز ويصون الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالتالي فإن اسم سلطنة عمان في سجل الانضمام إلى تلك المعاهدات هو واقع مشهود. ومن نفس المنطلق فإن بلادي تدعوا إلى ضرورة اتخاذ خطوات عملية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتطالب في هذا الإطار بانضمام إسرائيل إلى كافة المعاهدات ذات الصلة وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية "NPT" وإخضاع منشآتها النووية للرقابة وفق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي من شأنه خلق مناخ إيجابي ووضع حد للتسلح في المنطقة.

إن بلادي .. **معالي الرئيس** .. تدعو الأمم المتحدة إلى الاستمرار في جهودها الرامية إلى تخليص العالم نهائياً من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتدعوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص إلى وضع البرامج الزمنية الكفيلة

ببلوغ هذه الغاية في أقرب الآجال. وفي هذا الشأن، فإن حكومة بلادي تثني على الاتفاق الذي تم بين حكومتي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي حول خفض ترسانة الأسلحة النووية لكليهما.

معالي الرئيس:
تترأس بلادي خلال هذا العام الدورة الثانية والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث استضافت مسقط أعمال المجلس الأعلى للقادة خلال شهر ديسمبر الماضي. وقد تمخضت عن هذه القمة الخليجية المباركة العديد من القرارات والإنجازات، كان في مقدمتها التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين الدول الأعضاء والاتفاق على توحيد التعرفة الجمركية بواقع ٥% على جميع السلع المستوردة من خارج المجموعة باستثناء السلع الأساسية المعفاة من الضرائب. ويأتي هذا الاتفاق تمهيداً للبدء بتطبيق الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء مع مطلع العام القادم بإذن الله. كما اتخذ قادة دول المجلس قراراً بالعمل على إيجاد عملة خليجية موحدة. ولاشك .. **معالي الرئيس**..
إن هذه التطورات على صعيد العمل الخليجي المشترك من شأنها أن تعزز من متانة البنية الاقتصادية وتيسر التجارة البينية وترفع القدرة التنافسية الخليجية إلى جانب التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، فضلا عن النهوض بالقوى العاملة والقطاع الخاص بدولنا وجذب مزيد من الاستثمارات والمبادرات الحرة والشراكة التجارية، سواء مع محيطنا العربي الأوسع أو مع بقية الدول الصديقة والأسواق العالمية.

ومن أبرز نتائج قمة مسقط كذلك، قرار القادة دعوة الجمهورية اليمنية للانضمام لعدد من مؤسسات العمل الخليجي المشترك. ويأتي ذلك من منطلق الرغبة المتبادلة والإيمان العميق للجانبين بدخول اليمن لمنظومة مجلس التعاون بصورة تدريجية

ومدروسة تتواكب مع المعطيات والظروف الاجتماعية والاقتصادية وتطورها وبما يخدم المصالح المشتركة للجميع.

معالي الرئيس:
تواصل بلادي مبادراتها في سبيل النهوض بدور رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، وتعمل على ترسيخ مفهوم التحرر التجاري وفتح الأسواق والمشاركة الفعالة لبلوغ الأهداف التي نعمل على تحقيقها مع شركائنا أعضاء الرابطة، والمتمثلة في بناء مجموعة اقتصادية منسجمة وفعالة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبحكم أن بلادي تترأس حالياً أعمال هذه الرابطة، فقد استضافت خلال الفترة الماضية عدة اجتماعات وفعاليات لتدارس وبحث المشاريع والبرامج ذات الاهتمام المشترك والتي نأمل أن تعود بمنافع مهمة على دول وشعوب منطقة حوض المحيط الهندي.

معالي الرئيس:
لقد تركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية، آثارها المختلفة على العالم والتي تدعونا كمجتمع دولي مسئول، وأكثر من أي وقت مضى في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إلى مراجعة وتطوير العديد من السياسات والآليات التقليدية في معالجة قضايانا العالمية وذلك بروح بناءة وأكثر تسامحا مما مضى، قوامها العدالة والشفافية، وطريقها التعاون الإيجابي والتعايش السلمي والتفاهم بين الأمم والحضارات.

ومن هذا المنطلق فإن بلادي تناشد شركائها في هذا المحفل الدولي الهام، بحفز الهمة لتبني هذه المنهجية بعزيمة قوية لا تلين، تقودنا إلى عالم أكثر توازناً واستقراراً وأمناً. فأمامنا قضايا شائكة منها ما هو مستجد، ومنها ما لازم مجتمعنا الدولي

لسنوات طويلة. فهناك على سبيل المثال الأوضاع المالية المتقلبة التي تعود بآثار سلبية على استقرار الأسواق ونموها، وقضايا العولمة وانعكاساتها على الدول النامية والدول الفقيرة في غياب الفرص المتساوية ونظام اقتصادي عالمي عادل نسبيا وحر. وفي هذا المضمار، ندعوا إلى التمسك بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر الدوحة الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، بحيث تصبح هذه المنظمة ذات اتجاه تنموي أكبر ودافعاً مشجعاً وقوياً للنمو الإقتصادي.

ومن ناحية أخرى، توجد حاجة ماسة لتسريع وتيرة تبادل المعلومات التكنولوجية وتخصيص نسبة من رؤوس الأموال من الدول الصناعية إلى الدول الأقل نموا، وفك أعباء المديونية بشكل يعجل من تضييق الفجوة بين دول الشمال والجنوب. ولابد هنا من الإشارة إلى ضرورة وأهمية تكاتف جميع الدول وفي مقدمتها الدول الصناعية الكبرى في تنفيذ التوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي انعقد في المكسيك خلال مارس الماضي.

معالي الرئيس:

إن سلطنة عمان تعمل باستمرار على مساندة السياسات الهادفة إلى استقرار السوق النفطية، نظرا لما يمثله ذلك من أهمية ليس فقط على برامج التنمية والخطط الاقتصادية الوطنية، بل كذلك على الاقتصاد العالمي ككل. ولذا تنتهج بلادي سياسة التعاون الإيجابي والتفاهم مع الدول النفطية داخل منظمة الأوبك وخارجها، من أجل المحافظة على مستويات الإنتاج المحددة وبما يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف ويدعم حقوق الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. وعليه فإن حكومة بلادي تدعوا إلى استمرار التنسيق والتعاون مع كافة الدول المعنية للحفاظ على استقرار أسعار النفط بشكل منصف ومثمر للجميع، والحيلولة دون تركها رهينة لمضاربات السوق.

معالي الرئيس:
ترتكز نهضة سلطنة عمان المعاصرة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على العديد من المبادرات والسياسات الهادفة إلى بناء الإنسان وسلامته ورخائه. وتعمل حكومة بلادي باستمرار على تحقيق التوازن بين المشاريع التنموية والحفاظ على البيئة وصون مواردها الطبيعية. وأن سجل سلطنة عمان حافل بما تحقق من إنجازات وما تقوم به الحكومة من خطوات متواصلة ووضع استراتيجيات وطنية وتشريعات وحوافز مجزية في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث والتصحر. غير أنه لا يخفي عليكم .. **معالي الرئيس..** من وجود تحديات كبيرة تهدد بيئتنا سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي. ومن هذه التحديات في منطقتنا عدم توفر المياه الكافية لمواكبة النمو السكاني ومتطلبات التنمية الصناعية، والذي بدوره سيزيد من مخاطر وهواجس مداهمة التصحر في بلداننا، الأمر الذي يحتم علينا مجتمعين أن نتعاون لمعالجته بتكثيف البحث العلمي وتعزيز الموارد اللازمة لذلك.

إننا وعلى كل حال، نشعر بالتفاؤل في ضوء مشاركة بلادي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخراً في جوهانسبيرج. ونود التعبير عن اهتمامنا بالنتائج التي خرج بها هذا المؤتمر.

معالي الرئيس:
نود في هذا المقام أن نعرب عن تقديرنا العميق للجهود الحثيثة التي يبذلها معالي كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في سبيل تحقيق السلم والأمن الدوليين وسيادة القانون الدولي والنهوض بدور الأمم المتحدة في هذا الإطار. ونود في نفس الوقت أن نعبر عن تقديرنا للتقرير السنوي الذي أعده معاليه

وشخص ضمنه ما حققته الأمم المتحدة من إنجازات وما تواجهه من عقبات، موضحاً رؤيته المستقبلية لمنظمتنا التي تجسد ضمير المجتمع الدولي وطموحاته. وعلينا كمجتمع دولي أن نعمل معا بجد وثبات لتطوير هذه المنظمة وأجهزتها بما يتواكب والواقع السياسي الراهن، كتوسيع التمثيل في مجلس الأمن، ليكون أكثر عدلا وتوافقاً مع تنامي حجم المجتمع الدولي. ذلك حتى تبقى المنظمة المحور الفاعل للسياسة العالمية والمصدر الأعلى للشرعية الدولية، بعيدة عن الانتقائية في التعامل مع الدول، والقادرة على استنباط الحلول للنزاعات والحروب والوقاية منها وصيانة الأمن والسلام الدوليين، وتعزيز نهج التعاون والحوار بين الحضارات، وإيجاد الوسائل لمكافحة الجهل والفقر والمرض، فضلا عن إيجاد الحلول الناجعة لمختلف قضايا ومشاغل البشرية وهواجسها.

إننا نعتبر الأمم المتحدة البوتقة التي تلتقي فيها كافة الجهود والمساعي الدولية لتحقيق آمال وطموحات الشعوب وتعزيز دعائم العلاقات الدولية ونشر ثقافة السلام والحوار الإيجابي بين أجيال الحاضر والمستقبل، بعيداً عن منطق التهديد باستخدام القوة وإثارة الرعب والخوف.

وإننا نأمل لهذه الدورة كل النجاح والخروج برؤية مستقبلية متجددة لخدمة البشرية، على أساس الالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة واحترام أحكام ميثاقها.

وشكراً معالي الرئيس
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،